

الإعراب

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

دكتور

ناصر علي عبد النبي

كلية الآداب - بنها

دار القلم

الزقازيق - ش المكاتب

إهداء ٢٠٠٨
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

الإعراب

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

دكتور

ناصر علي عبد النبي

كلية الآداب - بنها

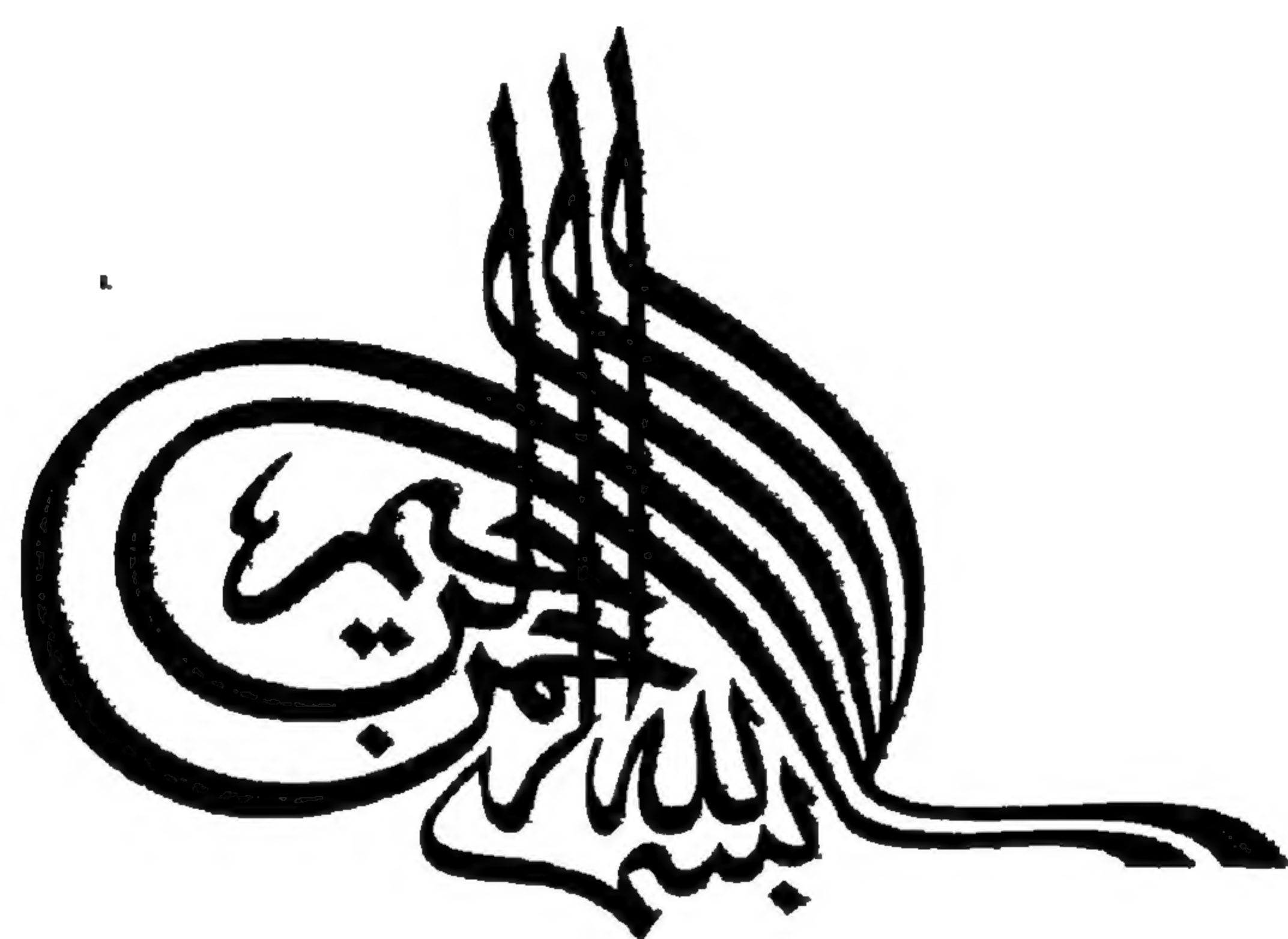
دار القلم

الزقازيق - ش المكاتب

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠١م



مقدمة

تعد مسألة الإعراب من أبرز المسائل المتعلقة بعلم النحو ، حتى إنه لتكاد تكون كلمة أو مصطلح الإعراب بديلاً من كلمة أو مصطلح النحو في الدلالة على هذا العلم ، ورد في اللسان : « والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ^(١) » ، وورد فيه أيضاً : « والنحو إعراب الكلام العربي ^(٢) » . وقد استخدم ابن الأثير - وإن لم يكن نحويًا خالصاً - كلمة النحو وهو يقصد الإعراب ، عندما ذهب إلى أن : « الجهل بالنحو لا يقدح في فصاحة ولا بلاغة ^(٣) » .

وقد قام بعض القدماء - كابن هشام في كتابه : " شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب " - بدراسة موضوعات النحو على أساس الإعراب ، فبدأ كتابه - بعد عرضه لأقسام الكلمة الثلاثة ، وعلامة كل قسم منها - بالحديث عن حَدِّي الإعراب والبناء ، ثم قام بدراسة المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والمجزومات ، ثم عرض لعمل الفعل ، والأسماء التي تعمل عمل الفعل ... إلخ . وهذا التقسيم ، يكاد ينفرد به ابن هشام ، وليس لذلك من سبب - عندي - سوى حرصه على تقسيم الموضوعات على أساس الإعراب .

وقد بلغ الإعراب في نفوس بعض القدماء مبلغاً جعلهم يرونه معياراً ، أو أساساً في الحكم على مكانة العالم ، فكانت تُعَقَّدُ المناظرات التي يتبارى فيها العلماء في مسائل تتعلق بالإعراب وغيره ، والمناظرة التي دارت بين سيويه كبير نحاة البصرة ، والكسائي كبير نحاة الكوفة - وتعرف بالمسألة الزنبورية - خير شاهد على تلك المكانة التي تبوأها -

الإعراب في نفوسهم^(٤) ، حتى قيل إن هذه المناظرة كانت سبباً في وفاة سيبويه همماً وغمّاً ؛ لظهور الكسائي عليه فيها، وتآمر الأعراب ضده^(٥).

ولا يزال الإعراب - وحده - عند غير قليل من المتخصصين في عصرنا أساساً للتقييم ، ومعيّاراً للمفاضلة بين المتعلمين ، ومقياساً لا للعلم بالنحو وحده ، بل للعلم باللغة كلها ؛ وإننا لنجد من هؤلاء الإعرابيين ، وهم المولعون بالإعراب ، مَنْ يطلب - على سبيل التقييم والاختبار ، لا الاستفهام والاستفسار - إعراب جملة ، أو كلمة في جملة ، وغالباً ما تكون هذه الجملة أو تلك الكلمة ، من باب ما يمكن تسميته بالأحاجي أو الألغاز النحوية^(٦).

ولكن على الرغم من هذه المكانة التي يحتلها الإعراب في نفوس بعض أبناء العربية ، فإنه يمكن القول بأن العلماء والباحثين لم يختلفوا في رأي في مسألة نحوية قدر اختلافهم في مسألة الإعراب ، فقد تباينت آراؤهم في هذه المسألة تبايناً وصل إلى حد التناقض . ويمكن أن نميز فريقين يمثلان طرفي نقيض في مسألة الإعراب ، هما :

الأول : فريق يُعْظَمُ من شأن النحو والإعراب ، ويرى : « من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب^(٧) » ، ويرى أن : « النحو نِصَابُ العلم ونظامه ، وعموده وقِوَامُهُ ، ووَشْيُ الكلام وحُلَّتُهُ ، وجمالُه وزينته ، وقيل : النحو يرفع الوضع ويخفض الرفيع^(٨) » ، وأنه « من أسمى العلوم قدراً ، وأنفعها أثراً ، به يتشقف أَوْدُ اللسان ، ويسلُسُ عنان البيان^(٩) » ، وكان عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي يقول : الإعراب جمال للوضع ، واللحن هُجْنَةٌ على الشريف^(١٠) ، وكان يرى اللحن في

الكلام أقبح من التفتيق في الثوب والجدرى في الوجه ^(١١) . وقال أحد الشعراء مادحاً النحو :

النَّحْوُ يَسْطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكَنِ والمرءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ .
وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجْلَهَا فَأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسَنِ ^(١٢) .

وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن علوم اللسان العربي الأربعة وهى : اللغة والنحو والبيان والأدب ، يأتى النحو فى مقدمتها ، يقول : ((والذى يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو ^(١٣))) .

ويعد العلم بالنحو والإعراب عند هؤلاء شرطاً من شروط التَّمَيُّز فى قريض الشعر ، يقول ابن رشيق : ((وقال الأصمعى : لا يصير الشاعر فى قريض الشعر فحلاً حتى يروى أشعار العرب ... ويعرف المعانى ، وتدور فى مسامعه الألفاظ ، وأول ذلك أن يعلم العروض ... والنحو ليصلح به لسانه ، وليقيم به إعرابه ^(١٤))) ، بل إن أبا العباس ثعلب يذهب إلى أنه : ((لا يصح الشعر ولا الغريب ولا القرآن إلا بالنحو ^(١٥))) .

ويمكن إجمال رأى هذا الفريق فى قول الدكتور بيومى مذكور : ((وفى اختصار يمكننا أن نقول مع دى بور : إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربى ؛ لما فيه من دقة فى الملاحظة ، ونشاط فى جمع ما تفرَّق ، وهو لهذا يحمل التأمل فيه على تقديره ، ويحسّق للعرب أن يفخروا به ^(١٦))) .

الآخر : فريق يُقَلِّل من شأن النحو والإعراب ، ويحقّر من شأن النحاة ، يقول الراغب الأصبهاني : ((ذُكِرَ النحو عند المأمون ، فقال : علم يغنيك أدناه عن أقصاه ، وقال أبو حنيفة : المكثّر من النحو كالملكثّر)) .

من غرس شجر لا يثمر ، وقيل : النحو ملح الطعام ، ومتى استكثر من الملح في الطعام فسد ... وَذُكِرَ أهل النحو عند بعض البلغاء ، فقال : أغزهم علماً أنزروهم فهماً^(١٧) .

وقد كان الدكتور إبراهيم أنيس من أكثر اللغويين المحدثين سخرية واستنكاراً للمكانة التي تَبَوَّأها الإعراب في نفوس بعض القدماء ، فقد أفرد لهذه المسألة (الإعراب) فصلاً في كتابه " من أسرار اللغة " سماه قصة الإعراب ، ويتضح من هذا العنوان التهكمي استنكار الدكتور إبراهيم أنيس لهذه المكانة ، وذلك الاهتمام الكبير الذي أولاه اللغويون القدامى لهذه المسألة ، يقول : ((ومع أن الإعراب ليس في حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحي اللغة ، فقد مَلَكَ على الناس شعورهم ، وعَدُّوه مظهر ثقافتهم ، ومهارتهم الكلامية^(١٨))) ، وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الإعراب لا يمت للسليقة اللغوية بصلة ، يقول : ((فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة مُوَاضَعَة بين الخاصة من العرب ، ثم بين النحاة من بعدهم ، ولم يكن مظهرًا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب^(١٩))) .

وقد عاب الدكتور عبد الحميد إبراهيم القدماء على جعلهم الإعراب قيمة شرفية في الكلام ، يقول : ((إن قضية الإعراب قد تضخمت ؛ لأنها قد تحولت إلى بناء ذهني ، وإلى قيمة شرفية ، ووجَدَ فيها العقل العربي ما وجده العقل الإغريقي في المنطق فأخذ يستعرض قدراته الذهنية فتضخمت القواعد ، واكتظت كتب النحو^(٢٠))) .

وهكذا تباينت آراء العلماء ، قدامى ومحدثين ، في مسألة الإعراب تبايناً كبيراً ، وصل إلى حد التعصب للإعراب عند الفريق الأول ،

والتعصب ضد الإعراب عند الفريق الثاني ، ((وقد بقيت مسألة الإعراب قضية العربية الكبرى طوال العصور المتعاقبة ، وما زالت كذلك حتى يومنا هذا ^(٢١))). والعلامة الإعرابية- وهي من أبرز ما يتعلق بالإعراب - تعد ، على حد تعبير الدكتور محمود الطناحي قضية القضايا في النحو العربي ^(٢٢).

وقد قام عدد من الباحثين بدراسة ظاهرة الإعراب ، فهناك دراسة قيِّمة للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، عنوانها : " قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدامى والدارسين المحدثين " ، تعد - في رأي من أوفى الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة ، وهناك دراسة للدكتور أحمد سليمان يا قوت ، عنوانها : " ظاهرة الإعراب في النحو العربي " ، وقامت الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا بإعداد رسالة للدكتوراه عنوانها : " الإعراب وأثره في ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية " ، وقَدَّمَ الدكتور عبد الحميد إبراهيم دراسة عنوانها : " الإعراب ظاهرة جمالية " .

وعلى الرغم من كل هذه الدراسات التي حظيت بها ظاهرة الإعراب ، فإنني أشعر أن في نفسي شيئاً تجاه هذه الظاهرة ، تجاه ما يتعلق بها من روايات نشأة النحو ، وتجاه ما قيل عن علاقتها بالدلالة اللغوية ، ويدفعني هذا الشيء دفْعاً إلى أن أدلو فيها بدلوى ، مستفيداً في ذلك من معطيات الدراسات اللغوية الحديثة .

وقد وقعت هذه الدراسة في مبحثين ، هما :

١- الإعراب وروايات نشأة النحو العربي .

٢- الإعراب والدلالة .

١ - الإعراب وروايات نشأة النحو :

تَعَدَّدَت الروايات التي وردت في السبب الذي دعا أبا الأسود الدؤلى إلى رَسْمِ ما رَسَمَهُ من النحو^(٢٣) ، ويمكن تسميتها روايات نشأة النحو . وهذه الروايات تدور كلها في فلك فكرة واحدة وهى اللحن أو الخطأ في استخدام اللغة استخداماً صحيحاً ، سواء أكان هذا الخطأ في الإعراب أم في استخدام مفردات اللغة ؛ ولذلك فليس دقيقاً من خلال الروايات الواردة في نشأة النحو - القول بأن الخطأ في الإعراب هو وحده سبب نشأة النحو ، كما يفهم من قول الدكتور أحمد سليمان يا قوت : « إذا تَبَعْنَا الروايات المختلفة لنشأة اللحن ، واستقصينا أنواعه ، فسنجد أن اللحن في الإعراب هو الذى حدا بأبي الأسود الدؤلى المتوفى سنة تسع وستين من الهجرة أن يضع علم النحو^(٢٤) » ، وقوله : « فهذه الظاهرة إذن (يقصد الخطأ في الإعراب) هى التى دفعت أبا الأسود إلى أن يضع علم النحو ، ويكون استنتاجنا أن الإعراب سبب نشأة النحو صحيحاً^(٢٥) » .

وإذا فالروايات الواردة في نشأة النحو العربى يمكن تقسيمها إلى قسمين :

الأول : روايات تشير إلى وقوع أبناء اللغة - عرباً كانوا أو غير عرب - في الخطأ في استخدام مفردات اللغة ، وهذا القسم من الروايات لا يهمننا ؛ لأننا بصدد الحديث عن الإعراب . ومن أمثلة هذا القسم الرواية التى استخدم فيها رجل فارسى كلمة ضالع فى قوله : إن فرسى ضالع ، إذ الصواب أن يقول : إن فرسى ظالع ، والظَّلْعُ هو العَرَج ، ورد فى

اللسان : ((ظَلَعَ الرجل والدابة في مشيه يَظْلَعُ ظَلْعًا : عَرَجَ وَغَمَزَ في مشيه ^(٢٦))) .

وقد أورد السِّيرافي هذه الرواية في كتابه " أخبار النحويين البصريين " ، يقول : ((ويقال : إن السبب في ذلك (نشأة النحو) أنه مرَّ بأبي الأسود سعد ، وكان رجلاً فارسياً من أهل بوزنجان - كان قديم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحي ، فادَّعوا أنهم أسلموا على يديه ، وأنهم بذاك من مواليه . فمر سعد بهذا بأبي الأسود ، وهو يقود فرسه ، قال : ما لك يا سعد لا تركب ؟ قال : إن فرسي ضالع ، فضحك به مَنْ حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ، ودخلوا فيه ، فصاروا لنا أخوة ، فلو عَلَّمْنَاهُم الكلام ، فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه ^(٢٧))) .

الآخر : روايات تشير إلى وقوع بعض أبناء اللغة - عرباً كانوا أو عجماء - في الخطأ في الإعراب ، وهذا النوع من الروايات هو الذي يعيننا ؛ لأننا بصدد الحديث عن الإعراب . ونذكر الروايات المتعلقة بالإعراب ، ثم نعقب عليها ، والروايات هي :

١- ((قال أبو الأسود الديلي : إني لأجد للحن غَمَراً كَغَمَرِ اللحم . ويقال إن ابنته قالت له يوماً : يا أبتِ ، ما أحسنُ السماءِ ، قال : أى بنية ، نجومُها ، قالت : إني لم أَرِدْ أىَّ شىء منها أحسن ، إنما تعجبت من حسنِها ، قال : إذا فقولى : ما أحسنَ السَّماءَ ، فحيثُ وضع كتاباً ^(٢٨))) . وسوف أسمى هذه الرواية رواية ما أحسن السماء .

٢- ((ويقال إن ابنته قالت له : يا أبتِ ، ما أشدُّ الحرَّ - في يوم شديد الحر - فقال لها : إذا كانت الصُّقَّعاء من فوقك ، والرَّمضاء من

تحتك ، قالت : إنما أردت أن الحر شديد ، قال : فقولي إذا : ما أشد الحر^(٢٩) . وسوف أسمى هذه الرواية رواية ما أشد الحر .

٣- ((وروى يحيى بن آدم ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عاصم ، قال : أول من وضع العربية أبو الأسود الديلي ، جاء إلى زياد بالبصرة فقال : إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون - أو يقيمون - به كلامهم ؟ قال : لا ، قال : فجاء رجل إلى زياد ، فقال : أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك بنوناً . فقال زياد : توفي أبانا وترك بنوناً ! ادع لي أبا الأسود ، فقال : ضع للناس الذي نهيتهك أن تضع لهم^(٣٠) .)) وسوف أسمى هذه الرواية رواية توفي أبانا وترك بنونا .

٤- ((وروى محمد بن عمران بن زياد الضبي ، قال : حدثني أبو خالد ، قال : حدثنا أبو بكر بن عباس ، عن عاصم ، قال : جاء أبو الأسود الديلي إلى عبد الله بن زياد يستأذنه أن يضع العربية ، فأبى ، قال : فاتاه قوم ، فقال أحدهم : أصلحك الله ، مات أبانا وترك بنوه ، فقلل : على بابي الأسود : ضع العربية^(٣١) .)) وسوف أسمى هذه الرواية رواية مات أبانا وترك بنوه .

٥- ((أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - العربية ، فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد : اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به ، وتُعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك ، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ ، فقال : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد ، فقال : أنا أفعل

ما أمر به الأمير ، فليغنى كاتباً لَقِيناً يفعل ما أقول ، فأتى بكاتب من عبد القيس ، فلم يُرضِهِ ، فأتى بآخر - قال أبو العباس أحسبه منهم - فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضمنت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غُثَّةً فاجعل مكلن النقطة نقطتين ^(٣٢) . وسوف أسمى هذه الرواية رواية 'أن الله برىء من المشركين ورسوله' .

٦- ((وروى من حديث عليّ - رضى الله عنه - مع الأعرابي الذى أقرأه المقرئ : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ ، حتى قال الأعرابي : برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك عليّ - عليه السلام - ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه ، وما لا يجهل موضعه ^(٣٣) . وسوف أسمى هذه الرواية رواية برئت .

هذه هي جملة الروايات التى وردت فى نشأة النحو وتتعلق بالإعراب ، وقبل أن تناقش هذه الروايات ، يجدر بنا أن نعقب عليها بشيئين :

١- أن مظاهر اللحن ليست مقصورة على هذه الروايات ، غير أن هذه الروايات هي التى قيل إنها كانت سبباً فى نشأة النحو ، فهناك روايات أخرى تشير إلى وقوع أبناء اللغة - عرباً كانوا أو غير عرب - فى اللحن ، ورد فى الخصائص : ((رَوَوْا أن النبی - صلى الله عليه وسلم - سمع رجلاً يلحن فى كلامه ، فقال : أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل . ورووا أيضاً أن أحد ولادة عمر - رضى الله عنه - كتب إليه كتاباً لحن فيه ، فكتب إليه عمر : أن قَنَعَ كاتبك سوطاً ^(٣٤) .

وورد في عيون الأخبار : « دخل رجل على زياد ، فقال له : إن أبينا هلك ، وإن أختينا غصب ميراثنا من أبانا ، فقال زياد : ما ضيَّعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك^(٣٥) » ، وورد في العقد الفريد : « وكان عمر بن عبد العزيز جالساً عند الوليد بن عبد الملك ، وكان الوليد لحناً ، فقال : يا غلام أدع لي صالح ، فقال الغلام : يا صالحاً ، قال له الوليد : انقص ألفاً ، فقال عمر : وأنت فزد ألفاً^(٣٦) » .

وورد في العقد الفريد أيضاً : « وقال رجل للحسن : يا أبو سعيد ، فقال : أحسب أن الدوانق شغلتك عن أن تقول يا أبا سعيد^(٣٧) » ، وورد فيه أيضاً : « ودخل على الوليد بن عبد الملك رجل من أشرف قريش ، فقال له الوليد : من ختنك ؟ قال له : فلان اليهودي ، فقال : ما تقول ؟ ويحك ! قال : لعلك إنما تسأل عن ختنى يا أمير المؤمنين ، هو فلان بن فلان^(٣٨) » . وهذه الروايات - وغيرها كثير مما اشتملت عليه كتب القدماء التي عنت برصد مظاهر اللحن - لا تربط مباشرة نشأة النحو باللحن .

٢- أن الدكتور إبراهيم أنيس أنكر هذه الروايات وردّها ، وعدّها قصصاً مسلية ، يقول : « يجب أن تعد هذه الروايات مجرد قصص مسلية ظريفة^(٣٩) » . وقد أثار هذا الرأي الساخر للدكتور إبراهيم أنيس في روايات نشأة النحو ومسألة الإعراب عموماً - بعض اللغويين ، فذهب الدكتور صبحي الصالح إلى أن رأى الدكتور إبراهيم أنيس يعد من « الهجوم الصاعق على النحويين^(٤٠) » ، وأنه « غلو لا ريب فيه^(٤١) » . وذهبت الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا إلى أن ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس « أبعد مما يجسر على القول به أعداء العربية^(٤٢) » .

وعلى الرغم من أن رأى الدكتور إبراهيم أنيس فى روايات نشأة النحو ربما يصدق على بعض الروايات ، لمخافتها لمنطق العقل ، فإنه - كما سأوضح - لا يصدق على الروايات كلها ، فضلاً عما يحمله هذا الرأى بين طياته من سخرية وتهكم . وإذا فرأى الدكتور إبراهيم أنيس يؤخذ عليه - إن جاز لمثلئ أن يأخذ على مثل هذا العالم الجليل - أمران : إطلاقه حكماً ، وتعميمه هذا الحكم على كل الروايات من جهة ؛ وسخريته وتهكمه من آراء القدماء المتمثلة فى الروايات التى أوردوها وعزوا نشأة النحو إليها ، والسخرية تتنافى مع الموضوعية التى يجب أن يتحلى بها كل ذى رأى .

وهنا يجب أن أشير إلى أن آراء اللغويين القدماء لا تُقبلُ جملةً ولا ترفض جملةً ، فلا يُقبلُ ما يقبل منها ، ولا يرفض ما يرفض إلا بعد تحكيم العقل ، وإقامة الدليل ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : « وليست كل التفسيرات التى قدمها النحاة القدامى للظواهر اللغوية فى العربية خطأً نحذر الناس منه ... وإنما نحذر بعض شبابنا الباحثين من الوقوع أسرى لبعض هذه التفسيرات الواهية ، وندعوهم إلى إعمال العقل فى المنقول عن هؤلاء النحاة من مختلف التفسيرات للظواهر اللغوية » .

وإذا نظرنا إلى روايات نشأة النحو - مجتمعةً - نظرة متأنية ، فإننا نلاحظ أن ما تثبته بعض الروايات - فيما يتعلق بنشأة النحو ووضع قواعده - ينفى بعضها الآخر ، فالرواية الأولى (ما أحسن السماء) والثانية (ما أشد الحر) والسادسة (برئت) - يفهم منها أن الخطأ فى الإعراب كان سبباً فى سوء فهم السامع لمراد المتكلم ، وبناء على ذلك الفهم الخاطئ كانت الدعوة إلى وضع علم النحو ، فخطأ أو لحن ابنه أبى

الأسود في الروایتين الأولى والثانية (تعبيرها عن التعجب بما يفيد الاستفهام في النحو) جعل أباهما يفهم من كلامها أنها تستفهم ، فرد عليها على أساس هذا الفهم . ولحن القارئ في قراءة ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ (جرّه كلمة رسوله عاطفاً إياها على كلمة المشركين بدلاً من نصبها عاطفاً على لفظ الجلالة) جعل الأعرابي يفهم أن الله برىء من الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال الرجل : برئت ممن رسول الله .

إن سوء فهم السامع لمراد المتكلم بسبب خطأ المتكلم في الإعراب ، وقيام أبي الأسود ، بناءً على ذلك بوضع ما وضع من علم النحو - هو ما تثبته أو ما يُفهم من الروايات الثلاث : الأولى والثانية والسادسة ؛ غير أن ما تثبته هذه الروايات تنفيه الروايات الثلاث الأخرى : الثالثة (توفي أبانا وترك بنونا) ، والرابعة (مات أبانا وترك بنوه) ، والخامسة (أن الله برىء من المشركين ورسوله) ؛ لأنه لا يمكن (في الروايتين الثالثة والرابعة) أن يكون السامع - برغم خطأ المتكلم في الإعراب - قد فهم شيئاً غير أن هناك رجلاً توفي وترك خلفه أبناء ، سواء وردت هذه العبارة على الشكل الصحيح نحواً وفهواً : مات أبونا وترك بنين ، أو وردت على أى شكل آخر : توفي أبانا أو أبونا أو أبينا وترك بنونا أو بنينا ، ومات أبانا أو أبونا أو أبينا وترك بنوه أو بنيه .

والرواية الخامسة كالروايتين الثالثة والرابعة ، لم يؤدّ الخطأ في الإعراب فيها إلى سوء الفهم ، فأبو الأسود الدؤلي يفهم معنى الآية وهو براءة الله ورسوله من المشركين ، لا براءة الله من المشركين ومن رسوله الذي تدل عليه قراءة القارئ ، وقد أفرعه لحن القارئ ، بدليل قوله : ما

كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد معلناً موافقته على ما طلبه منه زياد وكان قد رفضه ، وهو وضع قواعد النحو .

وإذا فالروايتان الثالثة والرابعة نلاحظ فيهما أن السامع (زياد) قد فهم مراد المتكلم برغم خطئه في الإعراب (وكذا الرواية الخامسة) ومع ذلك دعا زياد أبا الأسود ، وطلب منه أن يضع ما وضعه من علم النحو ، وهذا يعنى أن الدعوة إلى وضع النحو ليست مرتبطة بسوء الفهم الناجم عن الخطأ في الإعراب ، وإنما هي مرتبطة بمجرد الخطأ ، وخروج المتكلم على قواعد النحو التي تعارف عليها أبناء اللغة .

وإذا فالخطأ - مجرد الخطأ - في الإعراب ، أو الخروج على قواعد النحو هو القاسم المشترك بين روايات نشأة النحو ، بخلاف سوء الفهم الناجم عن مخالفة القواعد الذي تحقق في بعض الروايات ، ولم يتحقق في بعضها ، وهذا يعنى أن مجرد مخالفة القواعد هو الداعى إلى نشأة النحو ، سواء أ تَرْتَبَ على هذه المخالفة سوء فهم السامع لمراد المتكلم أم لا .

وإذا عاجلنا روايات نشأة النحو روايةً روايةً ، فإن الرواية الأولى (ما أحسن السماء) التي تتضمن حواراً بين أبي الأسود الدؤلى وابنته ، حيث قالت له - وهى تتعجب - ما أحسنُ السماءِ ، ففهم أنها تسأل ، فأجابها : أى بنية نجومها - هذه الرواية لا يمكن التسليم بكل ما ورد فيها ؛ ذلك أن عبارة ما أحسن السماء التي تصلح في اللغة للتعجب والاستفهام ، يمكن أن يفهم منها التعجب وإن وردت على الشكل الذى يفيد الاستفهام عند النحاة وهو ما أحسنُ السماءِ ، ويمكن أن يفهم منها الاستفهام وإن وردت على الشكل الذى يفيد التعجب عندهم وهو ما أَحْسَنَ السماءَ ، وذلك الفهم يكون من خلال التنغيم والنثر والحركات

الجسمية التي تصاحب النطق بالعبارة ، فقد ((فطن اللغويون إلى أن عملية التواصل لا تعتمد فقط على اللغة بصفاتها الأداة الرئيسية لهذا التواصل ، بل تعتمد أيضاً على ما يصاحبها من نغمات صوت المتكلم voice tones وحركاته الجسمية Body motions ^(٤٤))) .

ويعد التنغيم ((من الحقائق الصوتية في اللغات المختلفة ، والتنغيم مرتبط بالارتفاع والانخفاض في نطق الكلام ، نتيجة لدرجة توتر الوترين الصوتيين ، مما يؤدي إلى اختلاف الوقع السمعي ، ومن هنا نجد كلمات كثيرة تتعدد طرق تنغيمها لتؤدي وظائف دلالية مختلفة ؛ فإذا كانت نعم للإجابة اختلف تنغيمها عنها للاستفسار . والتنغيم لا يقتصر على الكلمة الواحدة ، بل يتجاوزها إلى التركيب ، فالتحية : سلام عليكم ، لها تنغيم يختلف عن التنغيم في حالة الغضب ^(٤٥))) ، ((وأى جملة من الجمل تحفل بعشرات من صور الاختلاف في النبر أو التنغيم أو سرعة الأداء ، وهي صور تقابل ألواناً مختلفة من العواطف ^(٤٦))) .

أما الحركات الجسمية ، فإن ((اللغة تتركز في جسم الإنسان الذي يفعل كله بما يعبر عنه ... إن كلاً منا يشير ويلوح بيديه واعدداً متوعداً ، ويومئ ويلمح برأسه رافضاً وموافقاً ، ويفتح ويزم شفثيه حزناً وفرحاً ، وتتحرك أسارير وجهه وعضلاته للتعبير عن الحب والبغض ^(٤٧))) .

وقد تنبّه ابن جني من القدماء إلى ما يلعبه الأداء الصوتي والحركات الجسمية من دور في تحديد الدلالة ؛ وذلك في أثناء حديثه عن حذف الصفة ، وقد سُمّي هذه الملابس (النغمات الصوتية والحركات الجسمية) بدلالة الحال ، يقول : ((وقد حذف الصفة ودلت الحال

عليها ... وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك . وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتُمكن الصوت بإنسان وتُفخِّمُه ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك . وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتزوى وجهك وتُقَطِّبُه ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك ^(٤٨) .

فقول ابن جني : فتزيد في قوة اللفظ وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها ... وتُمكن الصوت بإنسان وتُفخِّمُه - فيه إشارة إلى ما يسميه اللغويون المحدثون بالنبر Stress ، وقوله : وتزوى وجهك وتُقَطِّبُه - فيه إشارة إلى الحركات الجسمية .

وقد تنبه عبد القاهرة الجرجاني أيضاً إلى ما تنبه إليه ابن جني ، وأكدته اللغويون المحدثون من أن النغمات الصوتية والحركات الجسمية لها دور في تحديد الدلالة ، غير أن عبد القاهر لم يُشِرْ صراحةً إلى الأداء الصوتي والحركات الجسمية ، واكتفى بالإشارة إلى أن الكلام الواحد يمكن أن يحتمل - من غير تغيير في ألفاظه - غير واحد من المعاني ، يقول عبد القاهر : « تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً أو تُحوِّل كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ^(٤٩) » . ولا يمكن نقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة - من غير تغيير ألفاظه - إلا بتغيير نغمات الصوت وحركات الجسم عند نطق الكلام مرة بعد مرة ، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف :

« وكذلك يقوم تنعيم الكلام المنطوق - وهو عنصر صوتي - بدور دلالي كبير ، يهدي إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً ، أو يُنَوِّع هذا التفسير مع تنوعه من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير هذا وذاك^(٥٠) ».

وفي ضوء هذه الحقائق التي أكدها اللغويون المحدثون ، ونَبَّه عليها بعض علمائنا القدماء ، يمكن القول بأن عبارة ما أحسن السماء - التي وردت على لسان ابنة أبي الأسود الدؤلي للتعجب - تصاحبها نغمات صوتية وحركات جسمية تجعلها دالة على التعجب سواء كان نطق ابنة أبي الأسود للعبارة : ما أحسن السماء أو ما أحسن السماء أو غير ذلك ، ومن هنا تأتي غرابة أن يفهم أبوها أبو الأسود أنها تستفهم وهي تتعجب ! وإذا افترضنا جدلاً أن أبا الأسود لم يَرَّ حركات جسم ابنته ؛ لأن الحوار دار بينهما ليلاً ، فإن نغمات صوتها وهي تنطق هذه العبارة كافية لتوصيل معنى التعجب .

وإذا فهناك شك كبير - عندي - في أن أبا الأسود فهم من كلام ابنته (ما أحسن السماء) أنها تستفهم كما ورد في الرواية ، حيث رد عليها رد مجيب عن استفهام ؛ غير أن هذا الشك لا يعني التشكيك في صحة الرواية نفسها وردها على راويها ، وأغلب الظن عندي أن أبا الأسود فهم أن ابنته تتعجب ، ولكنها لما خالفت طريقة العرب في حركات الإعراب أراد تقويمها ، فرد على كلامها بما يوحى به ظاهر نطقها للجملة وهو الاستفهام ، وإن كان يعلم حقيقة مرادها (التعجب) ، ليعلمها أن لكل معنى شكلاً تركيبياً يجب الالتزام به في الكلام ، ولا يجوز الخروج عليه ، فتقف - من خلال هذا الأسلوب التعليمي - على سمت كلام العرب .

أما الرواية الثانية (ما أشد الحر) ، فإن ما قلناه في تحليل الرواية الأولى (ما أحسن السماء) يصدق على هذه الرواية (الثانية) ؛ لأن الروائتين تشيران إلى وقوع ابنة أبي الأسود الدؤلى في خطأ واحد وهو التعبير عن معنى التعجب باستخدام صيغة الاستفهام ؛ والتنغيم والحركات الجسمية كقيلة - كما ذكرت - بأن تكشف عن المعنى الذى تريده ابنة أبي الأسود وهو التعجب ، وإن استعملت الصيغة أو الشكل اللغوى الذى يفيد الاستفهام ، وقد فهم أبو الأسود - فى ظنى - مراد ابنته (التعجب) ، ولكنه - كما ذكرت - رد عليها بما يوحى به ظاهر نطقها ، ليعلمها - وما أجمل ما صنع ! - التعبير عن المعنى الذى تريده بالشكل اللغوى (الذى يؤدى هذا المعنى) عند النحاة .

غير أن هناك ملاحظة تتعلق بها تين الروائتين (ما أحسن السماء وما أشد الحر) يجب تسجيلها ، وهى أن الأخذ بإحدى الروائتين يضعف أو يقلل من الأخذ بالأخرى ؛ لأنه لا يعقل فى رأى - من باب لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين - أن تخطئ ابنة أبي الأسود مرتين فى التعبير عن التعجب باستخدام الصيغة التى تفيد الاستفهام ، وإذا افترضنا أنها أخطأت مرتين فى التعبير عن التعجب بصيغة الاستفهام ، فإن من المنطقى أن تشتمل إحدى الروائتين على إشارة إلى تكرار وقوع ابنة أبي الأسود فى الخطأ نفسه ، كأن تأتى فى إحدى الروائتين عبارة على لسان أبي الأسود تشير إلى تكرار خطئها ، مثل : ألم أقل لك - أى بنية - إذا أردت التعجب فقولى : ما أفعل الشئ ، ولكن هذه الإشارة إلى تكرار خطأ ابنة أبي الأسود غير متحققة فى أى من الروائتين .

وأما الرواية الثالثة (توفى أبانا وترك بنونا) فإنها تشير إلى السبب الذى أدى إلى ظهور اللحن وتفشيهِ على ألسنة أبناء العربية ، ويتمثل هذا السبب في قول أبي الأسود لزياد : إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ؛ فمخالطة العرب لأبناء اللغات غير العربية ، كالفرس والروم ، كانت سببا في تغير ألسنتهم ، ووقوعهم في الخطأ ، وبعدهم عن الصواب في استخدام اللغة ، وقد رأينا الرجل الفارسي الذى قال : إن فرسى ضالع وهو يقصد ظالع ، ومن الممكن أن يتأثر بعض أبناء العربية ممن لا معرفة لهم بالاستعمال الصحيح لهذه الكلمة بهذا النطق الخاطئ ، فينطقون الكلمة بالكيفية التى نطقها بها هذا الرجل الفارسي ، ويترتب على ذلك - بمرور الزمن - أن يهجر الناس الاستعمال الصحيح ، ويشتهر الاستعمال الخاطئ .

ونسبة ظهور اللحن بين أبناء العربية إلى اختلاطهم بالأعاجم - يعد أمرا طبيعيا (وإن لم يكن الاختلاط هو وحده سبب ظهور اللحن) ؛ لأنه لا يمكن - في الغالب - أن يكون الأعجمي ، مهما بلغت درجة إجادته للغة العربية ، مثل العربي في درايته باللغة العربية وعلمه بخصائصها : نحواً وصرفاً وأسلوباً وغير ذلك . وكل ما يشغل الإنسان الذى يتكلم لغة غير لغة قومه أن يوصل المعنى الذى يريد توصيله ، غير عابئ بالمحافظة على أدق خصائص اللغة التى يتكلمها ، ومن ثم فإن وقوعه في الخطأ وتأثر غيره به أمر محتمل وغير مستبعد .

وقد أدى اختلاط العرب بغيرهم من الفرس والروم ، وظهور اللحن وشيوعه - سواء على ألسنة أبناء العربية أم على ألسنة الأمم الأخرى - إلى قيام جماعة من اللغويين العرب الغيورين على لغتهم بجمع

الألفاظ العربية الفصيحة من القبائل العربية التي لم يكن لها صلة بالفرس أو الروم ، فأخذوا عن قبائل قيس وقيم وأسد وهذيل ، ولم يأخذوا عن قبائل قضاعة وغسان وإياد ، لمجاورتها لأهل الشام الذين يتكلمون الآرامية، وترك اللغويون الأخذ عن أهل اليمن في الجنوب ؛ لمخالطتهم لأبناء الهند والحبشة ، ولم يعتدوا بلغة قبائل شرق الجزيرة العربية ومدن الحجاز كذلك لاختلاطهم بالأعاجم^(٥١)

ويلفت النظر في هذه الرواية (الثالثة) من روايات نشأة النحو - رد زياد على الرجل الذي قال له : توفي أبانا وترك بنونا ، حيث رد عليه زياد قائلا : توفي أبانا وترك بنونا ! وهذا الرد -بتكرار عبارة الرجل بفصها ونصها - يفيد السخرية من الرجل ، والدهشة والتعجب مما صر إليه حال اللغة على ألسنة الناطقين بها - عربا كانوا أو غير عرب - وكأن زيادا يقول للرجل : هل وصل الأمر إلى هذا الحد من اللحن والخروج على العرف اللغوي ؟ ! ويؤكد رأي هذا ، ما تضمنته الرواية الخامسة من أن أبا الأسود لما سمع القارئ يقرأ ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ بكسر رسوله ، قال : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، وهي عبارة - وإن كانت خبرية - تتضمن الدهشة والتعجب ، فقول أبي الأسود : ما كنت أظن يعني : لم يدر بخلدي ، ولم يخطر بيلي يوما أن يصير حال الناس إلى ما صار إليه من لحن . وإذا فتكرار زياد لكلام الرجل في هذه الرواية (الثالثة) يعد من باب الدهشة ، وليس من باب عدم فهم مراد الرجل ؛ لأن مراده واضح لا يحتاج إلى دليل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قول الرجل : توفي أبانا لا يعد لحنًا ، لأن بعض القبائل العربية (خثعم ، وبنو الحارث) تجعل الأسماء الستة

بالألف مطلقا ، فنقول على لغة هؤلاء ، وتسمى لغة القصر : هذا أباكم ، ورأيت أباكم ، ومررت بأباكم ، وتكون علامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة (ضمة أو فتحة أو كسرة) على الألف ، كما تقدر في الاسم المقصور^(٥٢) . وقد استشهد النحاة على هذه اللغة بقول الشاعر :

إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاهـا^(٥٣)

فقوله : أباهـا (الثالثة) يدل على أنه (الشاعر) ممن يجعلون الأسماء الستة بالألف مطلقا ؛ لأنه لو كان ممن يجعلونها بالواو والألف والياء ، لقال : أبيها ؛ لأن أبا في أباهـا الثالثة مضاف إليه مجرور .

وقد قيل إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - تكلم بهذه اللغة ، وذلك في قوله : ما صنع أبا جهل ؟ وقوله : لا وتران في ليلة^(٥٤) ، ((ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنسانا بحجر فقتله : هل يجب عليه القود ؟ قال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس - بالألف على هذه اللغة^(٥٥))) .

أما قوله (الرجل الذي أتى زيادا) : وترك بنونا فيعد لحنا ، وهو موضع الاستنكار والسخرية ؛ لأن كلمة " بنون " ملحقة بجمع المذكر السالم ، وتكون بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وهى هنا منصوبة ؛ لأنها مفعول به ، فكان يجب أن تكون بالياء ، وألا يلحق بآخرها ألف التنوين ، فالصواب إذا أن يقال : وترك بنين .

ولا يصح القول - هنا - بأن كلمة " بنون " يمكن معاملتها معاملة كلمة " سنون " التى تعرب بالحركات ؛ لأن كلمة " سنون " يشترط في إعرابها بالحركات أن تلزمها الياء (سنين) ، فتقول : هذه سنين ،

ورأيت سنيئا ، ومررت بسنين ، ولا يجوز عندهم: هذه سنون ، ... إلخ.
وكلمة " بنون " التي وردت معربة بالحركات (الفتحة) في عبارة
الرجل: وترك بنونا - لم تكن بالياء ، فضلا عن أن بنين ليست من باب
سين (٥٦) .

وتشتمل هذه الرواية (الثالثة) على شاهد إثبات ، ودليل صدق
على ما سبق ذكره ، من أن العبارة الواحدة يمكن أن تحتل عددا من
المعاني من خلال ما يصاحبها من نغمات صوتية وحركات جسمية ،
فعبارة : " توفي أبانا وترك بنونا " وردت على لسان الرجل الذي ذهب
إلى زياد - دالة على الإخبار ، مجرد الإخبار عن وفاة أبيه وتركه أبناء
خلفه، ووردت على لسان زياد دالة على التعجب والدهشة ، ومن المؤكد
أن كيفية نطق الرجل لهذه العبارة تختلف عن كيفية نطق زياد لها ، ولكن
الكتابة لا تظهر لنا هذه الكيفية ، غير أن علامة التعجب التي وضعت في
آخر العبارة - وهى مكتوبة - تجعلنا نتخيل النغمات الصوتية ، والحركات
الجسمية المصاحبة لنطق زياد لها .

وأما الرواية الرابعة (مات أبانا وترك بنوه) ، فإنها تتضمن ما
تضمنته الرواية الثالثة ، غير أنها تفتقد إلى التماسك بين بعض أجزائها ؛
لأنها لا تتضمن - من جهة - السبب الذى جعل أبا الأسود يطلب من
زياد أن يضع العريية ، بخلاف الرواية الثالثة التى ذكر فيها أبو الأسود
سبب رغبته فى وضع العريية ، فى قوله : إني أرى العرب قد خالطت
الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم ؛ ولا يعقل - من جهة أخرى - أن يخطب
الرجل زيادا بقوله : مات أبانا وترك بنوه ، ولا يرد زياد عليه ؛ بخلاف
الرواية الثالثة التى رد فيها زياد بتكرار عبارة الرجل بشحمها ولحمها ،

معبرا فيها عن دهشته وتعجبه مما صار إليه حال الناس من اللحن ، ولذلك فإن الرواية الثالثة أقوى - عندي - من الرابعة ، وربما كان الأخذ بها والتعويل عليها أولى .

وأما الرواية الخامسة (أن الله برىء من المشركين ورسوله) فإنها تتضمن أشياء فوق ما تضمنته الروايات السابقة كلها ، فقد ورد في هذه الرواية أن أبا الأسود الدؤلى أخذ علم العربية عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وأنه (أبا الأسود) كان لا يخرج شيئا مما تعلمه إلى أحد من الناس ، حتى طلب منه زياد أن يفعل شيئا يعرب به كتاب الله - عز وجل - فأبى أبو الأسود ، حتى سمع بأذنيه لحن القارئ في قراءته (أن الله برىء من المشركين ورسوله) ، فعاد إلى زياد ، وطلب منه أن يفعل ما كان قد رفض فعله من قبل .

وقد انفردت هذه الرواية (الخامسة) بالإشارة إلى الكيفية التى وضع بها أبو الأسود الدؤلى ما وضعه من علم العربية ، حيث طلب أبو الأسود كاتباً ، وأمره أن ينقط نقطة فوق الحرف على أعلاه إذا رأى الرجل أبا الأسود يفتح فمه بالحرف ، وأن ينقط نقطة بين يدي الحرف إذا رآه يضم فمه به ، وأن ينقط نقطة تحته إذا كسر .

وإذا ربطنا بين الكيفية التى وضع بها أبو الأسود حركات الإعراب ، واللحن الذى وقع فيه قارئ الآية - تبين لنا أن القارئ كان يقرأ من المصحف ، ومن هنا تنبه أبو الأسود إلى وجوب وضع نقط على الحرف الأخير لكل كلمة ؛ لتوضيح كيفية النطق بهذا الحرف ، وهذه طريقة تعليمية لتقويم اللحن الذى يمكن أن يقع فيه من يقرأ كلاما مكتوباً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبارة : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، التي وردت على لسان أبي الأسود تعقيباً على لحن القارئ- تتضمن من التعجب والدهشة والاستنكار ما تضمنته عبارة : توفي أبانا وترك بنونا ، التي قالها زياد (وهي في الحقيقة تكرار لعبارة الرجل اللاحن) تعقيباً أو رداً على الرجل الذي جاءه .

أما الرواية السادسة (برئت) فإنها تتضمن بعض ما تضمنته الرواية الخامسة ، فالشاهد على اللحن في هذه الرواية هو نفسه الشاهد الذي ورد في الرواية الخامسة ، ويتمثل في خطأ وقع فيه أحد القارئين لكتاب الله - عز وجل - حيث قرأ القارئ قوله تعالى : ﴿ أن الله برئء من المشركين ورسوله ﴾ بكسر رسوله عاطفاً إياها على المشركين بدلاً من عطفها على لفظ الجلالة ، أو بدلاً من الابتداء بها ، والوقف على المشركين ، وجعل الواو للاستئناف لا العطف .

غير أن هناك فرقاً بين الروایتين ؛ ففي الرواية الخامسة كان أبو الأسود هو الذي سمع لحن القارئ وعلق عليه بقوله : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، وفي هذه الرواية (السادسة) كان واحد من الأعراب هو الذي سمع لحن المقرئ (الذي كان يقرئ هذا الأعرابي القرآن) ، وعلق الأعرابي على ما سمعه بقوله : برئت من رسول الله . وتعليق زياد والأعرابي عند سماع كل منهما لهذه الآية بالكيفية التي قرئت بها - يدل على أن زياداً فهم أن القارئ قد لحن في قراءته ، أما الأعرابي فقد فهم المعنى الذي أوحى به الإعراب (قراءة رسوله بالكسر) وهو أن الله قد برئ من المشركين وبرئ من رسوله - صلى الله عليه وسلم - فأعلن (الأعرابي) براءته من الرسول .

وهذه الرواية (السادسة) تحمل بين طياتها أدلة ضعفها ووهنها ،
ويقف رد الأعرابي (برئت من رسول الله) شاهدا على نفيها و ردها ،
إلا أن يكون هذا الأعرابي من الغباء وعدم الفطنة ، بحيث يرد هذا الرد
الذى يجعله أقرب إلى المخايل منه إلى العقلاء ؛ لأننا إذا افترضنا جدلا أن
الله - عز وجل - قد برئ من رسوله ، وأخبره بذلك ، فإنه لا يمكن -
عقلا - أن يخرج الرسول على الناس ويخبرهم بأن الله قد برئ منه ؛ فضلا
عن أن ربط الآيات القرآنية بعضها ببعض ينفي هذا الفهم الذى فهمه
الأعرابي ؛ فالآية شاهد اللحن في الرواية هي في الحقيقة جزء من الآية
الثالثة من سورة التوبة ، وقد وردت كلمة رسول المضافة إلى الهاء العائدة
إلى لفظ الجلالة - معطوفة على لفظ الجلالة مرتين قبل هذه الآية ، الأولى
في الآية الأولى في قوله تعالى : ﴿ براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتهم
من المشركين ﴾^(٥٧) ، والثانية في قوله تعالى : ﴿ أذان من الله ورسوله إلى
الناس يوم الحج الأكبر ﴾^(٥٨) ، وقد دلت الآيات في المرتين على مشركة
الرسول (صلى الله عليه وسلم) لربه - عز وجل - في الحكم المفهوم من
الآيات ، فالآية الأولى تشير إلى تبرؤ الله عز وجل ، وتبرؤ رسوله أيضا
من المشركين الذى نقضوا عهدهم مع المؤمنين ، وفي صدر الآية الثالثة
كان الأذان - وهو الإعلام والإيذان - من الله ورسوله ، ولا يعقل بعد
ذلك أن يأتى عجز الآية الثالثة بنقيض ما دل عليه صدرها ، وما دلت عليه
الآية الأولى .

هذا ، وقد وردت هذه الرواية من وجه آخر (يمكن اعتبارها
الرواية السابعة) يجعلها مقبولة ، ويجعل الأعرابي عالما بالعربية ، فاهما لما
يسمع ، واعيا لما يقول ؛ فقد ورد أنه قدم أعرابي المدينة في عهد عمر بن

الخطاب - رضى الله عنه - فدخل المسجد ، وقال : من يقرئني مما أنزل على محمد ، فأقرأه رجل فقال له : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ بالجر ، فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله ! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ؛ فبلغ ذلك عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فدعا الأعرابي ، فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني ، فأقرأني هذا سورة براءة فقال : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ ، فقلت : أو قد برئ الله من رسوله ، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي ، قال الأعرابي : فكيف هي إذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال عمر : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه ^(٥٩) .

وإذا فاللحن الذى وقع فيه الرجل (مقرئ الأعرابي) ، جعل الأعرابي يقع في حيرة ، ما بين الأخذ بما توحى به القراءة الخاطئة ، وهو براءة الله - عز وجل - من المشركين ورسوله ، وبين إيمان الأعرابي برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتصديقه برسالته ؛ ولذلك أظهر الأعرابي دهشة مما سمعه في قوله : أو قد برئ الله من رسوله ! لأنه لا يصدق ما يفهم من القراءة الخاطئة ، وكان الرجل موضوعيا لما قلل : إن يكن الله برئ من رسوله ، فأنا أبرأ منه . وأكد الأعرابي صدق إيمانه حينما أعلمه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بالقراءة الصحيحة : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ ، فقال : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه .

٢- الإعراب والدلالة :

هناك خلاف بين العلماء ، قدامى ومحدثين ، حول دور الإعراب في الوقوف على الدلالة اللغوية ، ويمكن أن نميز ثلاثة اتجاهات في علاقة الإعراب بالدلالة ، هي :

الأول : اتجاه يرى أصحابه أن للإعراب دورا في الوقوف على الدلالة ، وأنه لولا الحركات الإعرابية ما أمكن التمييز بين المعاني ، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما . ويأتى على رأس هذا الفريق الزجاجي (ت ٢٣٧ هـ) الذى أفرد فى كتابه " الإيضاح فى علل النحو " بابا سمّاه "الإعراب لم دخل الكلام" ، تحدث فيه عن علة وجود الإعراب فى الكلام، يقول : « فإن قال قائل : فقد ذكرت أن الإعراب داخل فى الكلام ، فما الذى دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ الجواب أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا إليها ، ولم تكن فى صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة — جعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمرا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضرب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قسدا ناب منابه ، وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ^(٦٠) ».

ويرى ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) الإعراب « فارقا فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول ، ولا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب . ولو أن قائلا قال : هذا قاتل أخى "

بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتل أخى بالإضافة ، لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله ^(٦١) .

وذهب ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) إلى ما ذهب إليه الزجاجي وابن قتيبة ، فالإعراب عنده : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت يرفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه ^(٦٢) » . فالرفع - عند ابن جني - دل على أن الفعل وقع من المرفوع وهو الفاعل ، والنصب دل على أن الفعل وقع على المنصوب وهو المفعول .

ويرى ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ما رآه الزجاجي وابن قتيبة وابن جني من أن الإعراب « هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخير الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد ^(٦٣) » .

ويؤكد ابن فارس مذهبه في موضع آخر ، يقول : « فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : ما أحسن زيد ، لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب ، وكذلك إذا قال ضرب أخوك أختانا ، ووجهك وجه حر ، ووجهك وجه حر ، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه ^(٦٤) » .

ويرى العكبري (ت ٦١٦ هـ) أن : « الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية بالإضافة ، ونحو ذلك ^(٦٥) » .

ويمكن القول - إجمالاً - أن فكرة دخول الإعراب الكلام للفصل بين المعاني المتكافئة - هي فكرة كثير من العلماء القدامى ، بل إن الزجاجي يراها فكرة جميع القدماء إلا قطرباً ، يقول الزجاجي بعد ذكره أن الإعراب دخل الكلام للتمييز بين المعاني : « هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ^(٦٦) » . ويؤكد الدكتور صبحي الصالح أنه « لم يرتب أحد من اللغويين القدامى في أن الإعراب من خصائص العربية ، بل من أشد هذه الخصائص وضوحاً ، وأن مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة ^(٦٧) » .

وقد ذهب عدد من اللغويين المحدثين إلى ما ذهب إليه القدماء من أن الإعراب دخل الكلام لوظيفة دلالية ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : « إن الإعراب في الكلام كان - كما يقول العرب - يدل على المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها ، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات ^(٦٨) » . ويقول الدكتور مازن المبارك : « حركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانوياً ، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطاً ، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة ؛ إذا بها يتضح المعنى ويظهر ^(٦٩) » .

ويقول الدكتور صبحي المبارك - رادا علي الدكتور إبراهيم أنيس ومؤكدا مذهب القدماء في وجود الإعراب في الكلام لأداء وظيفة دلالية : « إلا أن الإعراب ... لم يكن بالقصة ، ولا يعقل أن يكون كله نسيجاً محكما في عصر معين ، ولا أن يقوم بحياته كله بهذه الدقة وهذا الشمول قوم بأعيانهم كأنه شيء أنف يتدعون من تلقاء أنفسهم . فهناك حد أدنى

من ظاهرة الإعراب لا بد من الإقرار بوجوده ... وهي المواقع التي لا يعين معناها الأدق إلا تحريك الأواخر بحركة الإعراب ^(٧٠) .

وقد عد الدكتور على عبد الواحد الإعراب - بما يلعبه من دور في الوقوف على الدلالة - مما تمتاز به العربية ، يقول : « تمتاز العربية في شئون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب ، والتي يتمثل معظمها في أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلم لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة ^(٧١) » .

وقد قامت الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا بإعداد دراسة ، حصلت بها على درجة الدكتوراه ، عنوانها : « الإعراب وأثره في ضبط المعنى دراسة نحوية قرآنية ^(٧٢) » ، ويتضح من العنوان إقرار الدكتور منيرة بما قاله القدماء من أن الإعراب له دور في تحديد الدلالة ، فجاءت في العنوان بالنتيجة (أثره في ضبط المعنى) ونسجت رسالتها بعد ذلك على منوال هذه النتيجة ، وهذا - في رأي - من الأخطاء الفادحة في الرسائل الجامعية ؛ لأن تقدم النتائج ونسج المقدمات على منوالها لا يخلو من عصبية ينبذها العلم ، حتى وإن كانت النتائج صحيحة والمقدمات غير مختلفة .

وقد ذكرت الدكتورة منيرة في مقدمة كتابها (رسالتها) أن القول بعزل الإعراب أو الصيغة النحوية - على حد تعبيرها - عن المعنى غير صحيح ، تقول : « ثم إنني تبينت أن القول بعزل الصيغة النحوية عن المعنى ليس صحيحاً على الإطلاق ^(٧٣) » .

الثاني ^(٧٤) : اتجاه يرى أصحابه أن الحركات الإعرابية لا تبين عن المعاني ، ولا صلة لها بها ، ويمثل هذا الاتجاه من القدماء ، وينفرد به قطرب (محمد بن المستنير ت ٢٠٦ هـ) الذي ذهب إلى أن الحركات

الإعرابية وجدت في الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام ؛ لأن الوقوف على كل كلمة بالتسكين يؤدي إلى البطء في الكلام ، يقول قطرب : « وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو البيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان ^(٧٥) » .

وقد رد قطرب على القائلين بدخول الإعراب الكلام للدلالة على المعاني ، والفصل بين بعضها وبعض ، يقول : « لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني ؛ فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك ، وكان زيدا أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيد قائما ، وما زيد قائم . اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيت منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مال عندك ، ولا مال عندك ، وما في الدار أحد إلا زيد ، وما في الدار أحد إلا زيدا ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلا بزواله ^(٧٦) » .

وقد تبني عدد من المحدثين رأى قطرب ، ويأتى على رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس الذى ذهب إلى أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول، يقول : « لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها فى الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ^(٧٧) » .

وقد أكد الدكتور إبراهيم أنيس فى موضع آخر أن الحركات الإعرابية وجدت فى الكلام لضرورة صوتية ، تتمثل فى وصل الكلمات بعضها ببعض ، يقول : « يظهر - والله أعلم - أن تحريك أو آخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل فى الكلام شعرا أو نثرا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملة لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر أن الأصل فى كل الكلمات أن تنتهى بهذا السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل ^(٧٨) » .

وقد ادعى الدكتور إبراهيم السامرائى أن الدكتور إبراهيم أنيس أخذ برأى قطرب ولم يشر إليه ، يقول : « ومن ذهب مذهب هذا الأخير (يقصد قطرب) الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه : " من أسرار اللغة " ، على أنه يحلو له أن يتعصب للرأى بشكل يخيل للقارئ أنه المبدع والأول والمعبد فى هذا القول ، وكأنه لم يكن هناك فى القرن الثانى الهجرى رجل اسمه قطرب ^(٧٩) » .

وكلام الدكتور السامرائى زعم باطل ؛ لأن الدكتور إبراهيم أنيس أشار صراحة إلى أن ما ذهب إليه من وجود الحركات الإعرابية فى الكلام لضرورة صوتية - قد نادى به من قبل قطرب ، يقول الدكتور إبراهيم

أنيس : ((ويشبه هذا الرأي ما نادى به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هـ ^(٨٠))) .

ولم يكن الدكتور إبراهيم أنيس وحده من المحدثين القائل بمذهب قطرب ، فقد ذهب الدكتور عبد الحميد إبراهيم إلى أن الإعراب ظاهرة جمالية في الكلام ، وجعل هذا المذهب (الإعراب ظاهرة جمالية) عنوانا لبحث له نشر بمجلة مجمع اللغة العربية ، أكد فيه أن اللغة العربية ((مثل أية لغة في العالم ، إنما تفهم بسياق الكلام ، دون حاجة إلى إعراب أو منطق ^(٨١))) .

الثالث : اتجاه يجمع بين رأيي الفريقين السابقين ، ويمثله الدكتور فؤاد حنا ترزى ، الذى ذهب إلى أن الإعراب دخل الكلام في أول الأمر لغرض لفظي ، يتمثل في وصل الكلمات بعضها ببعض ، ثم استغلت الحركات الإعرابية بعد ذلك لأغراض معنوية ، أى اختصت كل حالة إعرابية بعلامة من العلامات ، فاختصت حالة الرفع بالضمة ، واختصت حالة النصب بالفتحة ، وحالة الجر بالكسرة ، يقول الدكتور فؤاد ترزى : ((... ومع ذلك فإننا نعتقد بأنها إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي ، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، ولكنها استغلت من الناحية فيملا بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك ؛ لضبط القرآن الكريم ^(٨٢))) .

وقد ألحق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف رأى الدكتور فؤاد ترزى برأى الدكتور إبراهيم أنيس ، يقول الدكتور رمضان : ((ومن تأثر به (بالدكتور إبراهيم أنيس) فؤاد ترزي في كتابه : في أصول اللغة والنحو ^(٨٣))) ، ويقول الدكتور حماسة معقباً

على رأى الدكتور فؤاد ترزى : ((ويحاول (يعنى الدكتور فؤاد) أن يقوى رأيه هذا الذى يتابع فيه الدكتور إبراهيم أنيس حديثا ومحمد بسن المستنير المعروف بقطرب قديما ^(٨٤)) .

ورأى الدكتور فؤاد ترزى يختلف عن رأى الدكتور إبراهيم أنيس؛ لأن الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الحركات الإعرابية لم تدخل الكلام إلا لضرورة صوتية تتمثل فى وصل بعض الكلام ببعضه ، وأنه ليس لها (الحركات الإعرابية) أى دور فى الدلالة ، وهذا ما لم يقله الدكتور فؤاد ترزى ، فهو - وإن كان يرى أن الحركات كانت فى الأصل لمجرد وصل الكلام ببعضه ببعض - يقر فى الوقت نفسه بأنها استغلت لأغراض معنوية.

وبعد عرضنا لهذه الآراء المتباينة فى علاقة الإعراب بالدلالة ، أحب أن أؤكد - قبل مناقشة هذه الآراء - أن القواعد التى يقف عليها العلماء فى أى علم من العلوم تكون مستنبطة من مجموعة من الظواهر المطردة أو شبه المطردة فى هذا العلم ، فكما أن السقف - فى البناء - لا يقوم إلا على حائط ، فكذلك القوانين - فى العلوم - لا تقوم إلا على ظواهر مطردة أو شبه مطردة ؛ فقد وجد الشعر العربى موزونا قبل اكتشاف أوزانه وبحوره ، ثم جاء الخليل بن أحمد فاكتشف أوزانه ، ووقف على بحوره ، وصارت هذه البحور - بعد ذلك - من قوانين الشعر ؛ ووجدت الظواهر البلاغية من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز مرسل ، وغيرها - قبل اكتشافها ، ثم جاء العلماء واكتشفوا هذه الظواهر ، واصطلحوا عليها هذه المصطلحات ، وقعدوا لها .

وقواعد النحو - من إعراب وغيره - كغيرها من قوانين العلوم الأخرى ، استنبطها النحاة من ظواهر لغوية مطردة فى الاستخدام اللغوى ،

فالمؤكد - عندى - أن العلماء لاحظوا أن الاسم الذى يقع منه الفعل أو يتصف به (الفاعل) يكون مرفوعا دائما أو فى أغلب الأحوال ، وأن الاسم الذى يقع عليه الفعل (المفعول) يكون منصوبا ، والاسم الذى يكون تابعا (صفة أو توكيد أو عطف) لاسم غيره يكون مثله فى الإعراب ، فيرفع (التابع) إن كان المتبوع مرفوعا ، وينصب إن كان منصوبا ، ويجر إن كان مجرورا ، إلى غير ذلك من الظواهر .

وهكذا استنبط العلماء القدامى قواعد النحو ، ومنها الإعراب ، من خلال ملاحظاتهم التى وقفوا عليها من خلال الاستخدام اللغوى . وإذا فقد وجد الكلام معربا ، ثم جاء النحاة واستنبطوا قواعد الإعراب ؛ ولذلك لا يمكن الأخذ برأى الدكتور إبراهيم أنيس فى أن ظاهرة الإعراب ((استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ^(٨٥))) ، فالإعراب وقف العلماء على قواعده من خلال ظواهر لغوية مطردة أو شبه مطردة ، فقد اطرء مجيء الفاعل فى كلامهم مرفوعا ، ومجيء المفعول منصوبا ، فكانت قاعدتهم أن الفاعل يرفع والمفعول ينصب ، وأما الأمثلة التى جاء فيها الفاعل منصوبا ، والمفعول مرفوعا ، وهى لا تزيد - مبلغ علمى - على قولهم : كسر الزجاج الحجر ، وخرق الثوب المسمار ، فهى مما شذ على القاعدة لعله سموها أمن اللبس ؛ إذ لا يلتبس على السامع فى عبارة : كسر الزجاج الحجر أن الكاسر (الفاعل) هو الحجر ، سواء جاءت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو حتى مجرورة ، وأن المكسور (المفعول) هو الزجاج سواء جاءت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة ؛ لأن الواقع ينفى أن يكون الزجاج كاسرا والحجر مكسورا ، فذلك مخالف لطبائع الأشياء وخصائصها .

وإذا كان العلماء قد استنبطوا قواعد الإعراب من كلام العرب ، فلا معنى للقول بأن ((النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب ، وفرضوها على الفحول من الشعراء ، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات ، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان لا ندري ^(٨٦))) - لا معنى لهذا القول ؛ لأن السلطان ليس سلطان النحاة ، وإنما هو سلطان قانون اللغة المتمثل في قواعد النحو والإعراب ، وكل ما يفعله النحاة لا يعدو أن يكون بياناً للناس بصحة الاستخدام اللغوي - بناء على ما استخلصوه من قواعد من كلام العرب أنفسهم - فمن شاء اتخذ إلى لغته الصحيحة سبيلاً ، وإلا فلا يلوم من الخارج على قانون اللغة ونظامها إلا نفسه ؛ لأنه إذا كان الخارج على القوانين المنظمة لسلوك الناس بعضهم مع بعض يقابل بألوان مختلفة من الزجر والردع ، فلا غرابة في أن يقابل الخارج على قانون اللغة بالردع الذي لا يعدو أن يكون مجرد الوقوف على خطأ المخطئ والتنبية عليه .

يبقى القول بعد ذلك بأن قواعد الإعراب ليست قيوداً على المتكلمين كما يصورها بعضهم ، فالقبائل العربية تختلف - بعضها مع بعض - في الاستخدام اللغوي ، فالأسماء الستة - مثلاً - يستخدمها أكثر العرب بالحروف ، غير أن بعضهم يستخدمها بالألف مطلقاً ، وبعضهم يستخدمها بغير الحروف ، ويعربها بالحركات . وهذا الاختلاف بين القبائل العربية في استخدام الأسماء الستة يجعل المتكلمين في فسحة في استخدام اللغة ، فليس مخطئاً من استخدم هذه الأسماء بالألف مطلقاً أو بالحروف أو بغير الحروف ، ولكن يعد مخطئاً - كل الخطأ - من استخدم هذه الأسماء بغير واحدة من اللغات الواردة عن القبائل العربية ؛ لأنه لا

يعقل أن يعدل المتكلم عن كل هذه اللغات ويأتى بلغة جديدة ينسجها على منوال هواه .

وإذا فالإعراب كان موجودا فى كلام العرب قبل اكتشاف قواعده، ثم جاء النحاة واكتشفوا هذه القواعد من خلال ظواهر لغوية مطردة أو شبه مطردة ، وتعددت أوجه الإعراب فى المسألة الواحدة ؛ لتعدد لغات العرب ، كما أشرت فى استخدام القبائل العربية للأسماء الستة؛ وغيرها كثير .

لقد أردت إثبات هذه الحقيقة (وجود الإعراب فى الكلام قبل اكتشاف قواعده) هنا ، قبل مناقشة الآراء المتباينة فى علاقة الإعراب بالدلالة ؛ لما لها من أهمية فى معالجة ما أنا بصددده .

أما القول بأن الإعراب دخل الكلام للإبانة عن المعانى، والفصل بين بعضها وبعض - فهو قول لا يصدق إلا على قليل من الأمثلة التى ساقها القائلون بذلك ، فعبرة ما أحسن زيد ، التى استشهد بها ابن فارس - من بين ما استشهد به - ذاهبا إلى أنها تحتل التعجب والاستفهام والإخبار ، ولا يفرق بين هذه المعانى الثلاثة إلا إعرابها (ما أحسن زيدا فى التعجب ، وما أحسن زيد فى الاستفهام ، وما أحسن زيد فى النفى أو الإخبار) - هذه العبارة وهى منطوقة لا تحتل إلا معنى واحدا ؛ لأن كل معنى من المعانى التى يمكن أن تحملها يكون للعبارة عند نطقها دالة عليه خصائص تختلف عنها عند نطقها دالة على غيره ، فالنغمات الصوتية والحركات الجسمية - كما سبق أن ذكرت فى تحليلي لرواية ما أحسن السماء - كقيلة بدلالة العبارة على التعجب عند نطقها دالة عليه ، سواء أكان نطقها ما أحسن زيدا أم ما أحسن زيد أم ما أحسن زيد .

يضاف إلى ما سبق أن هذه العبارة (ما أحسن زيد) لا يجوز الحكم عليها مسلوخة عن السياق اللغوى كله ، المتمثل فيما يسبقها من كلام ، وما يأتي بعدها ؛ لأن هذه العبارة إذا وردت مثلاً قبلها عبارة : هل أحسن زيد ؟ فإنها (ما أحسن زيد) تدل على النفي ، سواء أكلت كلمة زيد مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة ؛ وإذا وردت بعدها عبارة : أحسن زيد خلقه ، فإنها تدل على الاستفهام مهما كانت حركة كلمة زيد ؛ وإذا وردت عبارة ما أحسن زيد تعقيباً أو رداً من أحد متحاورين على قول الآخر : زيد طفل جميل الوجه ، واسع العينين ، ناعم الشعر ، لم أر مثله ، فإنها تفيد في هذا السياق التعجب من حسن زيد ، سواء جاءت كلمة زيد منصوبة أم غير منصوبة .

وإذا فالسياق اللغوى - كما أكدت الدراسات اللغوية الحديثة - له دوره الذى لا يمكن إغفاله فى الوقوف على دلالة العبارة ، وقد كان من العيوب التى وقع فيها كثير من القدماء - لغويين كانوا أو غير لغويين - النظرة الجزئية القائمة على تفتيت النص اللغوى ، والحكم على كل جزء منه مسلوخاً عن بقية الأجزاء ، فقد أورد ابن الأثير فى كتابه "المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر" أبياتاً من الشعر من قصائد مختلفة لشعراء مختلفين ، وذهب إلى أن كل بيت منها يحتمل معنيين ضديين ، وبتحليل كل بيت من هذه الأبيات فى القصيدة المشتملة عليه - من خلال الأبيات السابقة عليه واللاحقة به - تبين أنه لا يحتمل إلا معنى واحداً (٨٧) .

والتأمل فى أبواب النحو ومسائله يجد كثيراً منها لا يحتاج إلى إعراب لبيان دلالاته ، فالأسماء المنصوبة فى : سرت يوماً أو يومين أو أياماً ،

وقرأت كتابا أو كتابين أو كتبا ، واشترت أحد عشر كتابا ، وذهبت إلى عملي مسرعا - لو جاءت مرفوعة أو مجرورة ما حدث خلل في المعنى، فالفتحة - وهي علامة النصب الأصلية - أو ما ينوب عنها من الحروف ، لا قيمة لها في الإبانة عن معاني الكلمات المنصوبة في الأمثلة السابقة . والأسماء المرفوعة في : صام المسلم أو المسلمان أو المسلمون ، والمسلم صائم ، والمسلمان صائمان ، والمسلمون صائمون ، والطلاب المجتهدان ناجحان - لو جاءت منصوبة أو مجرورة ما اختل المعنى . والأسماء المجرورة في : مرت يزيد أو بالزيدين أو بالزيدين ، وهذا غلام زيد ، وهذا ابن أخيك، وهذا كتاب زيد الطويل ، وفي مكتبي ألف كتاب - لو جاءت مرفوعة أو منصوبة ما ألبس رفعها أو نصبها على السامع في فهم المعنى .

أما ما أشار إليه الزجاجي من أن الحركات الإعرابية تفرق بين الفاعل والمفعول في مثل : ضرب زيد عمرا ، فمن الممكن أن تكون هناك قرائن وملابسات تميز الفاعل من المفعول دون حاجة إلى إعراب ، كأن يكون أحد الشخصين (زيد أو عمرو) قويا ظاهر القوة ، والآخر ضعيفا هزيلا ؛ أو غير ذلك من قرائن .

غير أنه يبقى القول مع الزجاجي بأن الحركات الإعرابية هي التي تميز الفاعل من المفعول في هذه الجملة (ضرب زيد عمرا) إذا لم تكن هناك ملابسات أو قرائن تعين على إبانة المعنى ، وإذا فالعلامة الإعرابية هي ((إحدى القرائن التي تتظاهر من أجل إجلاء اللبس عن الجملة ^(٨٨))) .

أما ما ذهب إليه قطرب ومن تابعه من المحدثين ، من أن الحركات الإعرابية وجدت في الكلام لوصل بعضها ببعض ، وليس للإبانة عن

المعانى - فيمكن الأخذ به على اعتبار ، ورفضه على اعتبار ؛ يؤخذ به على اعتبار أن الحركات الإعرابية ليس لها دور فى الإبانة عن المعانى فى كثير من الحالات ، وإذا كان الأمر كذلك فلم يبق للحركات من وظيفة سوى وصل الكلمات بعضها ببعض ، ويرفض رأى قطرب ومن تابعه من المحدثين على اعتبار اطراد أو شبه اطراد الحركات الإعرابية فى الكلمات ذات المعانى أو الوظائف النحوية ، فالكلمة التى تكون فاعلا يطرد مجيئها مرفوعة بالضممة إن كانت مفردة ، ولو كانت الحركات لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض لجاز - كما قال الزجاجى فى رده على قطرب - مجيء الكلمة التى تكون فاعلا مرفوعة مرة ، ومنصوبة مرة ، ومجرورة مرة .
ثالثة ، ولكن لما كان هذا مخالفا لواقع الاستخدام اللغوى ، دل على أن الحركات الإعرابية ليست لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض .

وإذا كانت الحركات الإعرابية لا تبين عن المعانى فى أغلب الأحوال ، وإذا كان وجودها فى الكلام لا يمكن رده إلى مجرد وصل الكلمات بعضها ببعض ؛ لما ذكرته من اطراد الحركات الإعرابية فى الكلمات ذات الوظائف النحوية - فإن مسألة دخول الإعراب الكلام تحتاج إلى مزيد من النظر والبحث والمناقشة .

يبدو لى - أول ما يبدو - أن البحث عن أسباب دخول الإعراب الكلام يشبه إلى حد كبير البحث عن نشأة اللغة الإنسانية ، تلك النشأة التى حيرت عقول العلماء ؛ غير أن الذى يبدو معقولا - عندى - أو أقرب إلى المعقول أن الحركات الإعرابية دخلت الكلام فى أول الأمر عشوائيا ، بمعنى أن تأتى الكلمة التى تكون فاعلا - وهى مفردة - مرفوعة بضممة على آخرها مرة ، وبفتحة مرة ، وبكسرة مرة ؛ وكذا

الكلمة التي تكون منصوبة ، والتي تكون مجرورة ، ثم اقتضى الذوق العربي - والذوق عندهم من أهم معايير التقييم - أن يكون استخدام الحركات الإعرابية استخداما منظما ، فجعلوا وصل الاسم الذي يكون فاعلا - وهو مفرد غير مثنى ولا مجموع - بالضممة . ووصل الاسم الذي يكون مفعولا بالفتحة ، والاسم الذي يكون مضافا إليه بالكسرة ، ثم أمكنهم بعد ذلك توظيف هذه العلامات - بشكلها المنتظم في الكلام - في التمييز بين بعض المعاني ، فلما جعلوا الضمة في آخر الاسم الواقع فاعلا - مثلا - دليلا على الفاعلية أو من وقع منه الفعل ، والفتحة في آخر الاسم الواقع مفعولا دليلا على المفعولية أو من وقوع عليه الفعل - أمكنهم تقديم المفعول على الفاعل ، ويبقى الفاعل فاعلا مع تأخره ، والمفعول مفعولا مع تقدمه ، ولذلك يقول ابن فارس: «... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني ^(٨٩) » .

وإذا فدخل الحركات الإعرابية الكلام مر في رأي - من خلال قدح الآراء السابقة بعضها ببعض - بثلاثة أطوار ، هي :

١ - طور عشوائية الحركات ، وهو الطور الذي استخدمت فيه الحركات لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض في النطق . والدليل على وجود هذا الطور - في رأي - ما يعرف بوجوه الإعراب في النحسو ، وتعدد القراءات القرآنية ، فهناك كلمات يجوز أن تأتي مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، مثل : الكريم في قولنا : مررت بزيد الكريم ، حيث يجوز جرّها بالكسرة ؛ لأنها صفة ، والصفة تتبع الموصوف في الإعراب ، والموصوف

مجرور هنا ، ويجوز نصبها على إضمار فعل ، والتقدير : أعني الكريم ،
ويجوز رفعها على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو الكريم . والوجهان الثاني
والثالث (الرفع والنصب) على أساس القطع ، قطع النعت عن المنعوت ؛
والوجه الأول على أساس الإتيان (٩٠) .

وإذا فوصل كلمة الكريم في هذه الجملة بما بعدها - عندما نأتي
بكلام بعدها - يكون بضمها (الكريم) ونصبها وجرها ، أى يكون
وصلها بما بعدها بأى حركة ، مثل : مررت بزيد الكريم الذى فاز
بالجائزة . ودخول الإعراب الكلام بمجرد وصل بعضه ببعض يعنى وصل
بعضه ببعض بأى حركة ، وإذا فوجود شواهد على وصل بعض الكلام
ببعض بأى حركة أو بغير واحدة من الحركات - بغض النظر عن
تخريجات النحاة - دليل على أن الأصل فى وجود الإعراب هو مجرد وصل
الكلام بعضه ببعض بأى حركة ، ثم اقتضى الذوق العربى تنسيق أو تنظيم
عملية وصل الكلام ، فأصبح الفاعل يوصل بما بعده بضم آخره (الفاعل)
لا غير ، والمفعول يوصل بما بعده بفتح آخره لا غير ، وهكذا .

وتأتى القراءات القرآنية شاهدا على هذه المرحلة ، ففي فاتحة
الكتاب - مثلاً - وردت جملة أو عبارة " الحمد لله " على أربعة أوجه ،
أحدها الحمد لله بضم الدال وكسر اللام الجارة ، وهو الوجه الشائع فى
القراءة ، وثانيها الحمد لله بكسر الدال وكسر اللام الجارة ، وثالثها
الحمد لله بضم الدال وضم اللام ، ورابعها الحمد لله بفتح الدال وكسر
اللام ، يقول ابن خالويه : «(وقرأ الحسن ورؤية الحمد لله بكسر الدال -
أتبع الكسر الكسر ، وذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة
مكسورة ، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر ،

وقرأ إبراهيم بن أبي عبله الحمد لله بضم اللام أتبع الضم الضم ، كما أتبع أولئك الكسر الكسر ، ويجوز في النحو الحمد لله ... مصدرا الحمدت أحمد حمدا ... وهذه الوجوه الأربعة في الحمد ، وإن كانت سائغة في العربية ، فإنى سمعت مجاهد يقول : لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناس في كل مصر الحمد لله بضم الدال وكسر اللام^(٩١) . ووصل كلمة الحمد بما بعدها بضمها مرة ، وفتحها مرة ثانية ، وكسرها مرة ثالثة - شاهد على وصل الكلمة بما بعدها بأى حركة في الأصل . وهناك أمثلة غير قليلة سواء في القراءات القرآنية أو في كلام العرب - من الكلمات التى يجوز وصلها بما بعدها بغير واحدة من الحركات .

٢- طور نظامية الحركات أو تنظيمها ، وهو الطور الذى استخدمت فيه الحركات الإعرابية استخداما منتظما أو منظما ، فانتظم مجيء الأسماء الواقعة فاعلة - وهى مفردة - بالضم ، أو ما ينوب عنها من الحروف إن لم تكن مفردة (الألف فى المثنى ، والواو فى جمع المذكر السالم والأسماء الستة) ، وانتظم مجيء الأسماء الواقعة مفعولة - وهى مفردة - بالفتحة ، أو ما ينوب عنها إن كانت غير مفردة (الياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والألف فى الأسماء الستة ، ... إلخ) .

ولكن مع هذا التنظيم والتنسيق للحركات الإعرابية بقيت شواهد على عشوائية الحركات ، تتمثل فى وصل الكلمات بما بعدها بضمها أحيانا ، وفتحها أحيانا ، وكسرها - كما أشرت فى أثناء الحديث عن الطور الأول - وحاول النحاة تخريج هذه الشواهد لكىلا يتنافى وجودها مع نظامية الحركات . وعلى الرغم من تعدد أوجه الإعسراب فى بعض الكلمات فإن الناس حريصون (حفاظا على نظامية الحركات) على

استخدام وجه واحد ، ومن هنا يشيع هذا الوجه المرتضى عندهم على مد سواه . ويتضح هذا من قول ابن مجاهد معقبا على الأوجه المختلفة لقراءة الحمد لله : ((لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناس في كل مصر الحمد لله بضم الدال وكسر اللام ^(٩٢))) .

٣- طور توظيف الحركات ، وهو الطور الذى استغلت فيه الحركات الإعرابية وما ينوب عنها لأداء وظيفة فى الكلام ، إذ أمكن تقديم المفعول على الفاعل مع بقاء دلالة الفاعل على الفاعلية ، والمفعول على المفعولية من خلال الحركات (الضمة والفتحة) ، وغير ذلك من أشكال التقديم .

وإذا نظرنا إلى آراء العلماء فى أسباب دخول الإعراب الكلام ، فى ضوء هذه الأطوار الثلاثة ، تبين لنا أن القائلين بدخول الحركات الإعرابية الكلام للإبانة عن المعانى والتمييز بينها ، نظروا إلى الحركات الإعرابية بعد تنظيمها وتوظيفها فى الكلام ، وأن القائلين بدخول الإعراب الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض نظروا إلى الحركات الإعرابية قبل تنظيمها وتوظيفها فى الكلام .

وإطلاق الأحكام على الأشياء لاعتبارات قبلية وبعدية أمر شائع بين النحاة أنفسهم ، فجمع المؤنث السالم - مثلا - إذا وقع علما على امرأة - ذهب فريق من النحاة إلى إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، وذهب فريق ثان إلى إعرابه إعراب الاسم الممنوع من الصرف (للعلمية والتأنيث) ، وذهب فريق ثالث إلى إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم من غير تنوين . أما القائلون بإعرابه إعراب جمع المؤنث السالم فقد نظروا إلى الجمع قبل التسمية به وحسب ؛ وأما القائلون بإعرابه إعراب الممنوع من

الصرف فقد نظروا إلى الجمع بعد التسمية به وحسب ؛ وأما القائلون بإعرابه إعراب جمع المؤنث السالم بغير تنوين ، فقد نظروا إلى الجمع قبل التسمية به وبعد التسمية به ، فقبل التسمية يعرب الجمع بالحركات مع التنوين ، وبعدها يعرب إعراب الممنوع من الصرف فلا ينون فأعطوه من كل حالة شيئا ، فجعلوه بالحركات من جهة كونه جمعا ، وحذفوا تنوينه من جهة كونه ممنوعا من الصرف (٩٣) .

وهذه الآراء الثلاثة للنحاة في إعراب جمع المؤنث السالم الواقع علما على امرأة - لا يمكن تخطئة أى منها ؛ لأن كل رأى منها قام على أساس ؛ ولذلك يجوز الأخذ بها جميعا ، أو بأى رأى منها ، ولا أفضلية عندى لرأى على رأى منها .

وقياسا إلى ذلك وبناء عليه ، فإن الآراء المختلفة التى تبدو متناقضة فى علاقة الإعراب بالدلالة ، أو دخول الإعراب الكلام - تعد متكاملة ، ولا يمكن - فى رأى - تخطئة أى منها ، فكل رأى منها يشير إلى طور من الأطوار الثلاثة التى مر بها دخول الحركات الإعرابية الكلام .

يبقى القول بعد ذلك بأنه إذا كان رأى القائلين بأنه لا صلة بين الإعراب والدلالة يحمل بين طياته دعوة - مباشرة أو غير مباشرة - إلى هجر الإعراب ، والخروج على النظام اللغوى واستبدال العامية بالفصحى - فإن ذلك مما لا يقبله منصف ؛ لأن النظام أولى من العشوائية ، والفرق بين النظام ونقيضه كالفرق - فى رأى - بين العقل ونقيضه .

الهوامش

- ١- لسان العرب ، لابن منظور - دار المعارف - القاهرة ، (عرب) ٢٨٦٥/٤ .
- ٢- السابق (نحا) ٦ / ٤٣٧١ .
- ٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير - تحقيق الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوى طبانة - دار نهضة مصر - القاهرة - الطبعة ثانية ، ٤٩/١ .
- ٤- تمثل المسألة الزنبورية في قول العرب : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، إذ ذهب الكسائي إلى أنه يجوز فإذا هو إياها بالنصب على المفعولية على اعتبار أن إذا للمفاجأة بمعنى أو بمرلة وجدت ، وأن " هي " عماد ، وذهب سيويه إلى أنه لا يجوز إلا " فإذا هو هي " بالرفع على الإخبار ؛ لأن هو مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هنا ما يصلح أن يكون خيرا إلا ما وقع فيه الخلاف (هي) ، فوجب أن يكون مرفوعا ؛ انظر في هذه المسألة :
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر القاهرة (المسألة التاسعة والخمسون) ، ٧٠٢/٢ - ٧٠٦ .
- * مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - ١٩٩١ م ، ١ / ١٠٣ - ١٠٨ .
- * سيويه إمام النحاة ، تأليف على النجدي ناصف - عالم الكتب - القاهرة ، ١٠٤ - ١١٥ . وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبا حسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجني ذكر هذه المسألة (الزنبورية) في منظومة له في النحو ، حكى فيها مناظرة سيويه والكسائي ، منها قوله :
- قد كانت العقرب العوجاء أحسبها قدما أشد من الزنبور وقع حمى .
وفي الجواب عليها هل إذا هو هي أو هل إذا هو إياها قد اختصما .
انظر : مغنى اللبيب ١ / ١٠٤ ، وسيويه إمام النحاة ص- ١١٤ .
- ٥- يقول الأستاذ على النجدي ناصف نقلا عن طبقات ابن قاضي شعبة : ((ويقولون إنه (سيويه) مات هما من إخفاقه في مناظرة الكسائي)) ، ويروقه هذا الرأي ، فيقول : ((لا

يبعد أن يكون لهم علة وفاته ، فإلهم لاشك داء خطير)) انظر : سيبويه إمام النحاة ، ص ١١٨ .

٦- ألف ابن هشام الأنصاري كتاباً سماه "الألغاز النحوية" ، ضمنه واحداً وأربعين لغزاً ، منها مثلاً قول القائل :

أكلت دجاجتان وبطتان كما ركب المهلب بغلتان

حيث رفعت الكلمات : دجاجتان ، وبطتان ، وبغلتان ، وحققها النصب على المفعولية ، وتوجيه هذا اللغز أن هذه الكلمات الثلاث مفردة وليست مثناة ، وأصلها دجاج تان ، وبط تان ، وبغل تان ، والتان هو التاجر. انظر : الألغاز النحوية ، لابن هشام - تحقيق موفق فوزي الجير - الكتاب العربي ١٩٩٧ م ، ص ٣٣ - ٣٤ .

٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية ، لابن فارس - تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف - بيروت ١٩٩٣ ، ص ٧٥ .

٨- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، للراغب الأصبهاني ، اختصره إبراهيم زيدان - دار الآثار - بيروت ، ص ١٥ .

٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي - دار المنار - القاهرة - ١٩٨٧ ، ص ٥ .

١٠- العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأندلسي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٩٨٣ ، ٤٧٩/٢ .

١١- السابق ٤٧٨/٢ .

وانظر : عيون الأخبار ، لابن قتيبة - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٩٢٥ ، ١٥٨/٢ ؛ وقد نسب ابن قتيبة قول عبد الملك : اللحن أقبح من الجدرى في الوجه إلى مسلمة بن عبد الملك .

١٢- انظر : العقد الفريد ٤٧٩/٢ - ٤٨٠ ، وعيون الأخبار ١٥٧/٢ .

١٣- مقدمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث - بيروت - لبنان ، ص ٥٤٥ .

- ١٤- العملة ، لابن رشيق — تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — بيروت — لبنان —
الطبعة الخامسة ١٩٨١ ، ١٩٧/١ — ١٩٨ .
- ١٥- مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى ثعلب — تحقيق عبد السلام محمد هارون — دار المعارف
بمصر ، ص ٣١٠ .
- ١٦- فى اللغة والأدب ، للدكتور بيومي مذكور — دار المعارف — القاهرة (سلسلة اقرأ العدد
٣٣٧ يناير ١٩٧١) ص ٤١-٤٢ .
- ١٧- محاضرات الأدباء ، ص ١٥ .
- ١٨- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس — الأنجلو المصرية — ١٩٨٥ — الطبعة السابعة،
ص ١٩٨ .
- ١٩- فى اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الأنجلو المصرية ١٩٨٤ ، الطبعة السادسة،
ص ٨٤ .
- ٢٠- الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم — مجلة مجمع اللغة العربية — الجزء
السابع والخمسون — ١٩٨٥ ، ص ١٦٨ .
- ٢١- فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائى — دار العلم للملايين — بيروت ١٩٨٧ ،
الطبعة الرابعة ، ص ١١٨ .
- ٢٢- انظر : مستقبل الثقافة العربية ، للدكتور محمود الطناحى — دار الهلال — العدد ٥٨١ ،
مايو ١٩٩٩ م ، ص ٢٠٩ .
- ٢٣- اختلف الناس فى أول من رسم النحو ، فقد ذهب فريق إلى أنه أبو الأسود ، وذهب
فريق ثان إلى أنه نصر بن عاصم ، وذهب فريق ثالث إلى أنه عبد الرحمن بن هرمز ،
وأكثر الناس على أنه أبو الأسود . انظر : أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ
بعضهم عن بعض ، للسيرا فى — تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا — دار الاعتصام ،
ص ٣٣ .
- ٢٤- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت — دار المعرفة الجامعية —
الأسكندرية ١٩٩٣ م ، ص ١٦-١٧ .
- ٢٥- السابق ، ص ١٨ .

- ٢٦- لسان العرب (ظلع) ٢٧٥٠/٤ .
- ٢٧- أخبار النحويين البصريين ص ٣٦ .
- ٢٨- السابق ، نفس الصفحة .
- ٢٩- السابق ، ص ٣٧ .
- ٣٠- السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .
- ٣١- السابق ، ص ٣٥ .
- ٣٢- السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .
- ٣٣- الخصائص ، لابن جني - تحقيق محمد علي النجار - المكتبة العلمية ٨/٢ .
- ٣٤- السابق ٨/٢ .
- ٣٥- عيون الأخبار ١٥٩/٢ .
- ٣٦- العقد الفريد ٤٨٠/٢ .
- ٣٧- السابق ، نفس الصفحة .
- ٣٨- السابق ٤٨٠/٢ ، ويتضح من هذه الرواية أن الذي وقع في اللحن هو الوليد بن عبد الملك ؛ لأنه قال : من ختنك ، والصواب أن يقول من ختنك ؟ ولذلك ظن الرجل المستول أن الوليد يسأله عن قام بعملية الختان له ، فأجاب على ما فهمه .
- ٣٩- من أسرار اللغة ٢٤٧ .
- ٤٠- دراسات في فقه اللغة ، للدكتور صبحي الصالح - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٣ ، ص ١٢٦ .
- ٤١- السابق ، ص ١٢٦ .
- ٤٢- الإعراب وأثره في ضبط المعنى دراسة لغوية قرآنية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٣ م ، ص ٣٠ .
- ٤٣- تراثنا اللغوي في حاجة إلى التهذيب والتنقية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء الثاني والخمسون - ١٩٨٣ م ، ص ٤٢ .

- ٤٤- الإشارات الجسمية ، للدكتور كريم حسام الدين - الأنجلو المصرية ١٩٩١ ، ص ٢٣ .
- ٤٥- مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمي حجازي - دار الثقافة - القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤٨ .
- ٤٦- مدخل إلى اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي ، ص ١٦٤-١٦٥ .
- ٤٧- الإشارات الجسمية ، ص ٨ .
- ٤٨- الخصائص ، لابن جني ٣٧٠/٢ - ٣٧١ .
- ٤٩- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق محمد رشيد رضا - دار المعرفة - بيروت ١٩٩٤ ، ص ٢٨٦ .
- ٥٠- النحو والدلالة ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - دار الشروق - ٢٠٠٠ ، ص ١١٧ .
- ٥١- انظر : علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمي حجازي - دار الثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة ، ص ٩٥-٩٦ .
- ٥٢- شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث بالقاهرة - الطبعة العشرون ١٩٨٠ ، ٥٠/١ .
- ٥٣- السابق ٥١/١
- ٥٤- السابق ٥٢/١ (هامش ١) .
- ٥٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١٨/١ .
- ٥٦- المقصود بباب سنين كل اسم ثلاثي ، حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التانيث ، ولم يكسر ، كسنة وسنين المشار إليها ، ومائة ومئين . انظر : شرح ابن عقيل ٦٤/١ .
- ٥٧- سور التوبة ١/٩ .
- ٥٨- سورة التوبة ٣/٩ .

- ٥٩- انظر : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، لأبي بكر الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دمشق ١٩٧٠ ، ٣٧/١ - ٣٨ .
- ٦٠- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي - تحقيق مازن المبارك - مكتبة دار العروبة - القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٦٩ - ٧٠ .
- ٦١- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر - دار التراث - القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ .
- ٦٢- الخصائص ٣٥/١ .
- ٦٣- الصاحي ، ص ٧٥ .
- ٦٤- السابق ، ص ٦٥ - ٦٦ .
- ٦٥- مسائل خلافية في النحو ، ص ٨٩ .
- ٦٦- الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٠ .
- ٦٧- دراسات في فقه اللغة ، ص ١١٧ .
- ٦٨- فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٩٩ م ، ص ٣٨٢ .
- ٦٩- نحو وعي لغوي ، ص ٧٤ .
- ٧٠- دراسات في فقه اللغة ، ص ١٣١ .
- ٧١- فقه اللغة ، ص ٢٠٤ .
- ٧٢- طبعت هذه الرسالة كتاباً ، حمل عنوان الرسالة ، ونشرته دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية ١٩٩٣ .
- ٧٣- الإعراب وأثره في ضبط المعنى ، ص ٨ .
- ٧٤- سبقت الإشارة إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات في مسألة علاقة الإعراب بالمعنى ، عرضنا للأول ، وهذا رأى الفريق الثاني ، أو الاتجاه الثاني .
- ٧٥- الإيضاح في علل النحو ، ٧١-٧٠ .

- ٧٦- السابق ، ص ٦٨ .
- ٧٧- من أسرار اللغة ، ص ٢٣٧ .
- ٧٨- السابق ، ص ٢٢٠ .
- ٧٩- فقه اللغة المقارن ، ص ١٢١ .
- ٨٠- من أسرار اللغة ، ص ٢٢٠ .
- ٨١- الإعراب ظاهرة جمالية ، ص ١٦١ .
- ٨٢- في أصول اللغة والنحو ، للدكتور فؤاد ترزى- لبنان ١٩٦٩ ، ص ١٨٧ .
- ٨٣- فصول في فقه العربية ، ص ٣٧٣ (هامش ٥) .
- ٨٤- العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - دار غريب - القاهرة ٢٠٠١ م ، ص ٢٧٢ .
- ٨٥- من أسرار اللغة ، ص ١٩٩ .
- ٨٦- السابق ، ص ٢٠٥ .
- ٨٧- انظر رسالتى للماجستير : القضايا اللغوية في كتاب المثل السائر لابن الأثير ، مكتبة كلية الآداب - بنها - ١٩٩٣ ، ص ١٣٠-١٣٧ .
- ٨٨- العلامة الإعرابية في الجملة ، ص ٢٨٩ .
- ٨٩- الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٩-٧٠ .
- ٩٠- انظر : شرح ابن عقيل ٢/٢٠٤ .
- ٩١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة ، ص ١٨-١٩ .
- ٩٢- السابق ، ص ١٩ .
- ٩٣- انظر : شرح ابن عقيل ١/٧٥-٧٦ .

المحتوى

- ١- مقدمة ٩-٥
- ٢- الإعراب وروايات نشأة النحو ٢٩ - ١٠
- ٣- الإعراب والدلالة ٤٨-٣٠
- ٤- الهوامش ٥٥-٤٩

رقم الإيداع ١٧٧٩٢ / ٢٠٠١

75
65



0655455